المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/07/2014

المملكة المغربية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إعلان عن طلب عروض مفتوح

رقم 06/2014/CNDH

19 غشت 2014 على الساعة العاشرة صباحا بمقر في مكاتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الطريقة المتعلقة بطلب العروض بعروض أثمان رقم 06/2014/CNDH من أجل أشغال تهيئة مركز الاستقبال و التكوين الكائن بحي يعقوب المنصور قطعة دبار المنصور الرباط.

يمكن سحب ملف طلب العروض بمكتب الضبط الكائن بمقر المجلس ويمكن كذلك ترييل ملف طلب العروض إلى المتنافسين عبر البريد الالكتروني بطلب منهم طبقا للشروط الواردة في المادة 19 من المرسوم رقم 2-12-349 الصادر في 23 من جمادى الأول (20 مارس 2013) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض قواعد المحاسبة المتعلقة بتنفيذها و مراقبتها.

تقدير التوقف محدد في مائة و ثمانية ألف درهم (108.000 درهم)

- المبلغ الأصلي للتأمين المتعلق بموضوع طلب العروض سبع مئة ألف و مئتا ألف درهم (7.200.000 درهم)

يحدد تاريخ وساعة إيداع المتنافسين لعروضهم بمكتب الضبط يجب أن يكون قبل من الساعة 26 و 28 من المرسوم السالف الذكر رقم 2-12-349

ويمكن للمتنافس

-إما إيداع العرض مقابل وصل بمكتب الضبط الكائن بساحة الشهداء المحيط الرباط

-إما إرساله بمكتب البريد إلى مكتب طلب العروض عند نهاية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

في الحالة الواجب الإدلاء بها في تلك المقررة في المادة 25 من المرسوم رقم 2-12-349 المذكور وهي كما يلي

الملف الإداري و يتضمن الوثائق التالية

التصريح بالاكتتاب:

ب-وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية و التضامنية التي تقوم مقامه؛

ت- في حالة تجمع، يجب الإدلاء بنسخة مصادق عليها من اتفاقية تكوين التجمع التي يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة تبين على الخصوص موضوع الاتفاقية؛ ونوع التجمع، والوكيل، ومدة الاتفاقية، وتوزيع العمل عند الاقتضاء.

2 /الملف التقني الذي يتضمن الوثائق التالية:

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها ومكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي أنجزها أو ساهم في إنجاز

ب- شهادات لاشغال مشابهة الأصلية أو نسخ منها مصادق عليها) المسلمة من طرف المستفيدين العامين أو الخواص منها مع بيان طبيعة الأعمال ومبلغها وأجل وتواريخ إنجازها والتقييم واسم الموقع وصفتها التي يساوي أو يتعدى المبلغ فيها سبعة ملايين و مئتا ألفا درهم (درهم7.200.000)؛

ت-نظام الاستشارة و دفتر الشروط الخاصة موقعة ومؤشرة مع إشارة مقروء ومصادق عليه

3/ العرض التقني

أ-نبذة عن الشركة المهن إستراتيجية .

ب- رقم المبيعات لثلاث السنوات الاخيرة.

ت- الجدول الزمني المتوقع للتنفيذ و كذلك انجازات مماثلة في المشروع.

ج- مذكرة خاصة بالموارد البشرية التي ستكلف بانجاز لمشروع (إلحاق بلوم وشهادات الخبرة بالمذكرة)

ث- وصف الوسائل التقنية التي يتوفر عليها المتنافس من أجل إنجاز الأعمال موضوع طلب العروض

ح- نماذج للأدوات و المعدات المقترحة. على أن يتم ابداعها في أجل لا يتعدى 18 غشت 2014

خ- بيانات تقنية للأدوات المقترح، وكل ما يمكن صاحب المشروع من تقييم الكفايات وإمكانيات الشركة من إنجاز المشروع

4/ العرض المالي:

أ-عقد التزام الشركة حسب النموذج في الملحق رقم 2

ب- عرض الأثمان المفصل حسب النموذج في الملحق رقم 3

ومن المقرر زيارة الموقع يوم 12 غشت 2014 ابتداءا من الساعة الثانية و النصف زوالا الى الساعة الخامسة بعد الزوال.
العنوان: حي يعقوب المنصور دبار المنصور عمارة رقم 3 و 4 الرباط

www.cndh.org.ma

s.elidrissi@cndh.org.ma

الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب في مجال حقوق الانسان تثير اهتمام أوساط الاعمال والمجتمع المدني في السويد

أثارت الإصلاحات التي انخرط فيها المغرب في مجال حقوق الانسان اهتماما ملحوظا من قبل ممثلي اوساط الاعمال والمجتمع المدني السويدي الممثلين، مساء أول أمس، في حفل استقبال باستوكهولم.

وخلال هذا اللقاء، ابرز المستثمر السويدي كارل ماغنوس كارلسون الإصلاحات التي باشرها المغرب مؤخرا تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مشيرا الى ان هذه الاصلاحات تم تفعيلها في منطقة تواجه تحديات كبيرة ذات طابع امني واقتصادي واجتماعي.

واعرب عن امله في ان تشهد العلاقات بين المغرب والسويد دفعة جديدة، لا سيما في المجالين الاقتصادي والأمني.

وقال كارلسون إن المغرب عرف كيف يحقق تحولا ديموقراطيا هادئا في ظل الاستقرار مضيفا أن صاحب الجلالة يبذل جهودا محمودة حتى يضمن للبلاد رفاهية اقتصادية وبيئة سياسية ملائمة للإصلاحات في مجال حقوق الانسان.

ومن جانبه، استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، ادريس اليازمي، المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان مشيرا الى انشاء هيئة الانصاف والمصالحة التي انكبت على معالجة انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وقدم اليازمي لمحة حول المهام المخولة للمجلس الوطني لحقوق الانسان والتقارير التي ينجزها مذكرا بان المملكة امتلكت عام 2011 دستورا يكرس مسلسل تعزيز حقوق الانسان ويضم ما لا يقل عن 60 مادة ذات صلة بهذه الحقوق.

واعرب عن استعداد المجلس للاستفادة من تجربة السويد في هذا المجال.

واوضح ادريس اليازمي اهمية اصلاح القضاء العسكري، وفقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من خلال التنصيص على استبعاد المدنيين من اختصاص المحاكم العسكرية.

وابرز من جهة اخرى أن المغرب يواجه تحديات هامة، تتمثل في وجود ساكنة فتية وارتفاع معدلات الطلب على الشغل وارتفاع نسبة الهدر المدرسي خصوصا في اوساط الفتيات بالعالم القروي.

ومن جانبها، عبرت البرلمانية السويدية كارينا ماغ (الحزب الاجتماعي الديموقراطي) عن اهتمامها بالاصلاحات التي يقوم بها المغرب في مجال حقوق الانسان ملاحظة ان هذه الاصلاحات غير معروفة على نطاق واسع ببلادها.

كما اعربت ممثلة القطاع الشبابي للحزب الاجتماعي الديموقراطي عن املها في زيارة المغرب للمشاركة في لقاءات ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان.

وعرف اللقاء حضور نخبة من البرلمانيين السويديين وممثلي المجتمع المدني واوساط رجال الاعمال وصحافيين واكاديميين.

المغرب أكثر البلدان استقرارا في المغرب العربي و منطقة «مينا»

2/3/30

قطار الإصلاحات التي أطلقها الملك محمد السادس قبل هبوب «الربيع العربي» عجّلت بشراكات أمريكية وأوروبية وطيدة مع المملكة

محمد عفري

يستمر المنتظم الدولي في الإشادة بالدور الكبير الذي يلعبه المغرب بقيادة الملك محمد السادس في استقرار منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا واستتباب الأمن في بلدانها التي تتعدى دول جنوب الصحراء إلى باقي القارة السمراء التي تسلم المغرب عبر السياسات الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس ريادتها على أكثر من صعيد عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقالت مجموعة التفكير الأمريكية الشهيرة، أطلانتيك كاونسيل، في دراسة لها إن المغرب يعد اليوم البلد الأكثر استقرارا في منطقة المغرب العربي، بفضل قطار الإصلاحات التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، قبل هبوب رياح "الربيع العربي" على شمال إفريقيا وتعدتها إلى الشرق الأوسط "مينا".

وشدد، كريم مزران، صاحب الدراسة العضو البارز بمركز رفيق الحريري لدراسات الشرق الأوسط التابع لأطلانتيك كاونسيل، على أن المغرب يحصل اليوم على أعلى الرتب كبلد أكثر استقرارا بمنطقة المغرب العربي، حيث انخرطت المملكة في إصلاحات سياسية متقدمة لم تتمكن أي من بلدان الجوار أو بلدان المنطقة برمتها من اعتمادها حتى بعد التغيير..

وأكد مزران أن المغرب، القوي بطابعه المتفرد هذا، يشكل قوة استقرار تعمل على تعزيز السلام والأمن الإقليميين، على أكثر من صعيد أهمه الأمن والاستقرار السياسيان المرتبطان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمبنيان على الأمن الروحي المرتبط بدوره بالاستقرار الديني، مشيرا في هذا الصدد إلى تكوين أئمة البلدان الإفريقية ونشر قيم التسامح الديني.

ولاحظ مزران أن الاحترام، الذي يتمتع به المغرب على الساحة الدولية، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، يتجسد من خلال عقد شراكات مع الولايات المتحدة، خصوصا عبر اتفاقية التبادل الحر والحوار الاستراتيجي، إضافة إلى الوضع المتقدم الذي أضحى يتمتع به في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، أكدت الدراسة أن المغرب لم ينتظر "الربيع العربي" لإطلاق إصلاحاته، التي تبلورت على أرض الواقع منذ اعتلاء جلالة الملك عرش البلاد.

ولاحظ صاحب الدراسة أن هذه الدينامية ترجمت على أرض الواقع من خلال تعزيز حقوق الإنسان، خاصة عبر المصادقة على مدونة جديدة للأسرة، وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة التي عالجت ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد، فضلا عن وضع استراتيجية وسياسة شاملة لمعالجة قضية الهجرة، وإصلاح القضاء العسكري.

وخلصت الدراسة إلى أن الاستفتاء الشعبي على الدستور، الذي اقترحه جلالة الملك على الشعب المغربي، حظي بإشادة دولية، تماشيا مع التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي والمشاركة المكثفة للنساء على المستويات الاجتماعية والسياسية.

مجلس النواب يصادق بالإجماع على مشروع قانون يتعلق بالقضاء العسكري

الأخ شاوي بلعسال : القانون ثورة في المسار الحقوقي وسابقة في المنطقة العربية

3266/2

الرباط// عبد الحق العضيمي

صادق مجلس النواب، خلال جلسة عمومية مساء أول أمس الأربعاء، بالإجماع على مشروع قانون يتعلق بالقضاء العسكري الذي جاء في إطار ترجمة مضامين الدستور الجديد.

وفي هذا السياق، اعتبر الأخ الشاوي بلعسال، رئيس فريق الاتحاد الدستوري بمجلس النواب، أن مشروع القضاء العسكري يأتي في سياق ترجمة مضامين الدستور الجديد، الذي أولى للمسألة الحقوقية، عناية فائقة، ما يجعله في عداد الدساتير الأكثر تطورا في هذا المجال، وكذلك في سياق ترجمة الخطاب الملكي لـ 8 ماي 2013، الذي أعلن فيه، عن انطلاق إصلاح منظومة العدالة، وكذا ملاءمة مقتضياتها مع المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، التي صادقت عليها المملكة، والمتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

وأشار الأخ بلعسال إلى أن هذا المشروع يأتي ليتجاوب مع مطالب الحركات السياسية، التي لعبت دورا بارزا في هذا الخصوص، حتى قبل ظهور الحركات الحقوقية، حيث شكل إلغاء المحاكم الاستثنائية مطلبا أساسيا وسياسيا لعقود خلت، مؤكدا أن هذا يمثل "نقلة نوعية، في مسارنا الحقوقي، تشربت من عدة مرجعيات، على رأسها، المفهوم المتجدد للسلطة، كمفهوم دينامي، قادر على أن يتلاءم مع كل المستجدات، لمجابهة تحديات آنية ومستقبلية، وهو مفهوم حركي، ينبني على اليقظة والذكاء الاستراتيجيين".

وأضاف رئيس فريق الاتحاد الدستوري بالغرفة الأولى بالقول "إن هذه اللحظة التشريعية التي تمثل انعطافا كبيرا في المسار الحقوقي لبلادنا، على اعتبار أن مشروع القانون المتعلق بالقضاء العسكري الذي نناقشه اليوم، هو تتويج لسياقات وطنية كانت ولا زالت، ترمي إلى ترسيخ مبادئ الحق والقانون، في استحضار تام للتراكمات التي عاشتها بلادنا في تعاطيها مع قضايا الحقوق والحريات"

وتحدث الأخ بلعسال عن أن مشروع القانون استند إلى توصيات هيئات الإنصاف والمصالحة، خاصة في جانبها المتعلق بالحكامة الأمنية، وأخذت بعين الاعتبار الأهمية الدستورية للسلطة القضائية، من خلال الارتقاء ببعض المقتضيات إلى مبادئ: كاستقلالية القضاء وحياده، كما تم "الاعتماد على التقارير الموضوعاتية التي رفعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبقا للفصل 24 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي كانت محط تنويه من قبل جلالة الملك، والتي كان من بينها ما يتعلق بإصلاح المحكمة العسكرية".

ومن بين المرجعيات كذلك التي استند إليها المشروع ، يقول رئيس فريق الاتحاد الدستوري بمجلس النواب، " الميثاق المتعلق بإصلاح منظومة العدالة، الذي وضع تشخيصا لوضعية العدالة وإشكالياتها، وكذا الصعوبات التي تعترض سيرها، وقد خلص التشخيص إلى بلورة رؤية عامة، لإصلاح منظومة العدالة التي ينبغي أن تنبني على توطيد استقلالية القضاء، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعاليته ونجاعته، وإنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة وتحديثها وتعزيز مكانتها".

ومن جهة أخرى، أبرز الأخ بلعسال أن مشروع القانون هذا يرتبط بالمؤسسة العسكرية لما لها من خصوصية تميزها عن غيرها من المؤسسات، إذ أن مفهوم الواجب لديها، والفعالية المهنية، وارتباطاتها الوثيقة بالعمليات، والأنظمة العسكرية، كل ذلك يمنحها وضعا خاصا بها، مع احتفاظ هذا القضاء، بكل شروط التقاضي العادل، وضمان حقوق المتقاضي".

ونوه الأخ بلعسال بالمجهودات التي تضطلع بها قواتنا الباسلة، في تخوم صحرائنا المغربية، وبالمهام الأمنية، في الكثير من بقاع العالم، وهي دائما محط إشادة وإعجاب دوليين"، مضيفا أن "النواب يشرعون لقضاء يختص بمؤسستنا العسكرية، الأمر الذي خلق فرصة جميلة وفريدة، لأن تلتقي هذه المؤسسة، من خلال ممثلها في الحكومة ومن خلال أطرها العسكريين والمدنيين مع إرادة المؤسسة التشريعية، لوضع لبنة إصلاح شامل، وعميق لقانون القضاء العسكري، والذي يترجم الإرادة القوية، للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، للسير حثيثا نحو تحقيق دولة الحق والقانون، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في بلادنا".

وذكر رئيس فريق الاتحاد الدستوري بمضامين مشروع القانون التي تشكل ثورة في المسار الحقوقي، ونموذجا يحتذى به في الوطن العربي وفي إفريقيا، مبرزا أن أهم ما تضمنه، هو "حصر اختصاصات المحكمة العسكرية، إذ أن هذه الأخيرة بمقتضى هذا المشروع، لم تعد مختصة للنظر في الأفعال المنسوبة للمدنيين، بمن فيهم المدنيين العاملين بالقوات المسلحة الملكية، كما تم تقليص اختصاصات المحكمة العسكرية، لتشمل فقط جرائم العسكريين، كما نص المشروع أيضا على استثناء العسكريين من اختصاص هذه المحكمة في حالة ارتكابهم

لجرائم الحق العام، كما أنها لم تعد مختصة للنظر في الأفعال المنسوبة للأحداث".

كما أخذ المشروع بعين الاعتبار، يقول الأخ بلعسال، مشروع مبادئ إدارة القضاء بالمحاكم العسكرية الذي تم تقديمه إلى هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى أنه أحاط بالضمانات التي تقتضيها المحاكمة العادلة، من قبيل إحداث غرفتين للاستئناف للنظر استئنافيا في الجنح والجنايات داخل المحكمة العسكرية، وكذا قابليتها للطعن أمام محكمة النقض، شأنها في ذلك شأن باقي محاكم المملكة، مما يجعل القضاء العسكري مكونا من مكونات النظام القضائي بالمملكة، في ظل تعزيز مبدأ احترام استقلال القضاء.

وقال الاخ بلعسال إن فريق الاتحاد الدستوري واكب هذا المشروع، من خلال إسهاماته على مستوى النقاش أو على مستوى وضع التعديلات في إطار فرق المعارضة، مسجلا عاليا التعاون الذي أبداه السيد الوزير، وكذا الأطر العسكرية والمدنية المرافقة له، مما ساهم في خلق مناخ إيجابي لتذليل العقبات، والوصول إلى درجة عالية من التوافق، والإجماع، مما أثمر عن مشروع متكامل، يليق بالزخم الحقوقي الذي يميز بلادنا حاليا.

واعتبر رئيس فريق الاتحاد الدستوري هذا المشروع، الذي يعتبر سابقة في المنطقة العربية، وإسهاما استباقيا مهما كذلك، على صعيد الإنتاج التشريعي، مما يجعله يحظى بكامل ثقة فريق الاتحاد الدستوري، وهي نفس الثقة التي توجت بالإجماع على مستوى اللجنة المعنية بالمشروع، مسجلا باعتزاز إسهامات كل الفرق النيابية في تجويد هذا النص وتقديمه في حلة تتناسب والدينامية التي يشهدها المغرب على المستوى الحقوقي.

القلم

مائدة مستديرة بالعيون

مأسسة الحسّانية ودمجها في المنظومة التربوية

16/2969

نظم اتحاد كتاب المغرب - فرع العيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، وبدعم من ولاية جهة العيون- بوجدور الساقية الحمراء والجماعة الحضرية للعيون ووكالة الجنوب مائدة مستديرة حول موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات». وذلك يومي الجمعة والسبت 18 و19 يوليوز 2014 بأحد فانق المدينة. وقد تميزت بحضور وازن للمثقفين والباحثين المحليين والقطاعات المعنية بالتنمية والثقافة والفاعلين المدنيين والحقوقيين، إلى جانب المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية ووسائل الإعلام والاتصال.

ترأس الجلسة الافتتاحية السيد يحضيه بوشعاب والي جهة العيون- بوجدور الساقية الحمراء، وشارك فيها كل من ذ. عبد الرحيم العلام رئيس اتحاد كتاب المغرب وذ. ابراهيم الحيسن كاتب عام فرع الاتحاد بالعيون وذ. محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة وذ. علين أهل باباها باسم الباحثين المشاركين. أدار وقائعها ذ. لحبيب عيديد بحضور الناقد ذ. حسن بحراوي.

توزعت أشغال المائدة المستديرة على جلستين علميتين، هما:

الجلسة العلمية الأولى، وقد شملت مداخلات تطرقت إلى ثقافة الصحراء وسؤال المستقبل، وتأهيل الفضاءات لتزجية الوقت في الزمن الصحراوي وتأثير تمثل الإنسان الصحراوي بمجاله على وتيرة التنمية، إلى جانب رؤى وأبعاد العلاقة الممتدة بين ثقافة الصحراء والتنمية، وأيضا مقاربة التنمية ومسألة الهوية. قام بتيسير هذه الجلسة ذ. الطالب بوي لعتيك وشارك فيها الأساتذة الباحثون: هموني اسماعيل، محمد الدحمي، باتا الحسين، اسليمة أمرز، وباه النعمة.

الجلسة العلمية الثانية، انعقدت خلال اليوم الثاني - السبت 19 يوليوز- وتضمنت مداخلات انصبت حول تنمية الإنسان من خلال الثقافة الحسانية ودور هذه الثقافة في إنعاش المسلسل التنموي بالمنطقة الصحراوية، ثم إبراز مناطق التقاطع بين الثقافة الحسانية والتنمية الشمولية. كما تضمنت المائدة موضوع القبيلة في ثقافة الصحراء ورهانات التنمية، فضلا عن الحفر في العلاقة بين المجال الثقافي والمجال التنموي والوقوف على رصد أهم العقبات التي تعيق الارتقاء بالمسرح الحساني. خلصت هذه الجلسة العلمية إلى موضوع المؤسسة الثقافية ودورها في التنمية المحلية من خلال التطرق لمجموعة من الأدوار المنوطة بمركز الدراسات والأبحاث الحسانية بالعيون. قام بتيسير هذه الجلسة ذ. هموني اسماعيل. وشارك فيها الأساتذة الباحثون: الطالب بوي لعتيك، علين أهل باباها، عمر نجيه، زليخة بابا، محمد فاضل لفيرس، السالك بوغريون والحافظ هيب.

وقد أظهرت هذه الجلسات سلسلة من النقاشات التي ركزت بالخصوص على كون الصحراء فضاء للتعدد والتنوع سواء على مستوى التصورات أو على مستوى الأزمنة، وهي أيضا فضاء متحرك عرف قطائع كثيرة بانتقاله من العيش البدوي إلى مرحلة ما بعد البداوة.

كما تمت دعوة المثقف الصحراوي إلى ضرورة التركيز على المنظومة القيمية لأهل الصحراء، سواء من خلال تمثل الفضاء الخاص والعام، أو من خلال مقاربة تيمة التنشئة الاجتماعية من منظور بيداغوجي، وأيضاً من خلال دراسة تدبير الندرة والقبيلة والهوية والخصوصية المحلية.

إلى جانب ذلك، أشارت تدخلات أخرى الحاجة إلى تعزيز المناطق الصحراوية ببنى تحتية ثقافية ومؤسسات جامعية ومراكز البحث العلمي

وتوجت هذه المائدة المستديرة التي تناولت موضوع «ثقافة الصحراء والتنمية/ تحديات ورهانات» بإصدار توصيات أولية من جملته مأسسة الحسانية ودمجها في صلب برامج التنمية المحلية.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تشارك في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة سلمى الطود

على بعد أشهر قليلة من انعقاد المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمغرب، الذي ستحتضنه عاصمة النخيل مراكش الحمراء في الفترة الممتدة بين 27 و30 نونبر 2014، والذي يعتبر الثاني من نوعه على الصعيد الكوني، بعد أن كانت دولة البرازيل قد استقبلت نسخته الأولى في دجنبر من سنة 2013 وشارك فيه أكثر من 5000 مشاركة ومشارك، انطلقت الاستعدادات الوطنية لتنظيم هذا الحدث الحقوقي الكوني على مستوى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ولجنه الجهوية، قصد تأمين النجاح لهذه التظاهرة الحقوقية الدولية، التي من المحتمل أن يشارك في فعالياتها المتنوعة ما يزيد على 5000 مشارك ومشاركة، من مختلف الأقطار وسائر الأمصار، من التوجهات والقناعات المتعددة، والحساسيات السياسية والمرجعية المتنوعة، والفكرية المتلونة.

وفي إطار استعداد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة طنجة تطوان، للمشاركة الفاعلة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، عقدت يوم الجمعة 18 يوليوز 2014 اجتماعا أوليا انصب على وضع تصور عام للاستراتيجية العملية للأنشطة التي ستشارك بها الجهة في فعاليات المنتدى، والتي يجب أن تؤطرها إلى جانب اللجنة، جمعيات المجتمع المدني النشيطة والعاملة في المجال الحقوقي بمفهومه الشامل، والذي لا يقتصر على الفضاء الحقوقي التقليدي، وإنما في امتداداته الجديدة التي تشمل أجيالا جديدة من الحقوق.

وقد تطرق الاجتماع أيضا لمناقشة عدد من الموضوعات الفكرية التي سيعالجها المنتدى الثاني بمراكش، والتي تتناول واقع حقوق الإنسان بالعالم وسبل العمل على تطويرها والنهوض بها، والعمل على التصدي للتجاوزات والاختلالات والانتهاكات كيف ما كان حالها، وموضوع الديمقراطية، وما يرتبط بها من حقوق مختلفة.

كما استمع أعضاء وعضوات اللجنة إلى عروض تحدد التصور العام لمشاركة اللجنة في المنتدى، تتعلق بالندوة الموضوعاتية التي ستشارك بها اللجنة والتي تتمحور حول موضوع "من النسائية إلى المساواة" وورقة عن المشاركة في معرض "الاقتصاد التضامني" الذي سينظم بالمنتدى، وورقة عن التعبئة للمشاركة في المنتدى، وتهم آليات التواصل مع الجمعيات التي سيتم اختيارها إلى جانب اللجنة للمشاركة في المنتدى، وكذا تحسيس عموم سكان الجهة بأهمية احتضان بلدنا لهذا الحدث الحقوقي العالمي الكبير، وإقناع مختلف المؤسسات الجهوية العمومية والمدنية بالانخراط في إنجاز هذا الورش الحقوقي البارز الذي يتشرف المغرب باستقبال دورته الثانية، والذي يعتبر تشريفه باحتضانه دليلا قاطعا على كونه يسير في الاتجاه الصحيح نحو ترسيخ حقوق الإنسان بالبلد بالشكل المطلوب.

ولا بد من الإشارة إلى أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش في نونبر المقبل، يعد ملتقى للحوار والنقاش المفتوح في كل القضايا التي تشغل بال المجتمع الإنساني، في موضوعات الديمقراطية والحرية والعدالة والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسائر الحقوق والقضايا التي تفرض أحوال العالم التطرق لمناقشتها.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة

البرلمان بغرفتيه يستعرض حصيلته التشريعية بعد دورة أبريل للسنة التشريعية الحالية

مجلس النواب وافق على 49 نصا قانونيا ■ حصيلة مجلس المستشارين 58 نصا قانونيا

رشيد الطالبي العلمي رئيس المجلس بجانبه عبد الله محمد الشيخ رئيس مجلس المستشارين (تصوير: أحمد الكالي)

الرباط: خديجة الرحالي

اختتم البرلمان بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، أول أمس الأربعاء، دورة أبريل للسنة التشريعية الحالية، باستعراض حصيلته على مستوى التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، والدبلوماسية البرلمانية.

وقال رشيد الطالبي العلمي، رئيس المجلس، في كلمة خلال جلسة عمومية خصصت لاختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية الثالثة، حضرها عدد من الوزراء، إن حصيلة هذه الدورة، التي كانت بحافلة ومشرفة ونوعية، أسست في كثير من محطاتها لتراكمات برلمانية رائدة، مشيرا إلى أن هذه الحصيلة لم تكن لتتحقق "لولا حرصنا الجماعي برلمانا وحكومة ومؤسسات دستورية على حسن التعاون والتواصل لما فيه خير وصلاح بلدنا".

واعتبر، أن هذه الدورة تميزت كذلك بالحيثية المتواصلة للنواب للتحصين الكنسيات، وتعميق الإصلاحات، وبناء تراكمات نوعية في مجال الممارسة البرلمانية، وترسيخ مقومات الديمقراطية التمثيلية، وإغناء التجربة الوطنية المتفردة والنموذج المغربي المتميز.

وتابع، أنه إذا كانت هذه الدورة قد عرفت العديد من الأنشطة والممارسات التأسيسية، والتي سيكون لها من دون شك أثرها البالغ على مستوى حصيلة أشغال المجلس خلال هذه الولاية التشريعية، فقد شهدت الوظيفة التشريعية والرقابية للمجلس بدورها دينامية خاصة، وتراكما مهما.

فعلى المستوى التشريعي، يضيف العلمي، قام المجلس بالموافقة على 49 نصا قانونيا، توزعت إلى 4 مشاريع قوانين تنظيمية، ضمنها مشروع واحد لتأطير الإصدار من المجلس الدستوري، ومشروعي قانونين تنظيميين في إطار قراءة ثانية، ثم 4 مشروع قانون، وأربع مقترحات قوانين.

أما على المستوى الرقابي، فقد شهدت هذه الفترة تفعيل المجلس لعدة آليات رقابية من بينها الجلسات الشهرية المخصصة لأجوبة رئيس الحكومة على أسئلة النواب في مجال السياسة العامة، حيث تم طرح العديد من الأسئلة بشأن عدد من القضايا والملفات الوطنية والمجتمعية.

وأشار رئيس مجلس النواب إلى أن الأسئلة القطاعية، سجلت وتيرة مهمة من خلال توجيه النواب لمجموعة من الأسئلة على 305 سؤال من بينها 45 سؤالا آنيا. وكذا توجيه 8483 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة عن 1535 سؤالا منها.

وفي سياق متصل، حسب ما أوردته وكالة المغرب العربي للأنباء، أبرز العلمي أن المسار الديمقراطي المتميز للمغرب، تعزز بموعد دستوري جديد وتمرين ديمقراطي آخر، قاد خلاله النواب بانتخاب رئيس المجلس وأعضاء المكتب ورؤساء اللجان الدائمة ومكاتبها. إضافة إلى الإعلان عن تكوين الفرق والمجموعة النيابية وذلك لما تبقى من الفترة النيابية الحالية. وقال إن هذا المسلسل نوج بانتقال صاحب الجلالة الملك محمد السادس لرئيس وأعضاء مكتب المجلس الجديد، مبرزا أن هذا الاستقبال، أتاح "لنا فرصة للاستماع للتوجيهات السامية لجلالة الملك، أعزه الله، ونصحه السديد الذي شكل لنا ميزانا للاهتداء وخريطة طريق للاهتداء ورسم معالم المستقبل بغية تأهيل العمل البرلماني والرقي بالممارسات الديمقراطية، من خلال تفعيل أحكام الدستور والالتزام بضوابط دولة الحق والقانون والمؤسسات".

وفي معرض تطرقه لعلاقة التعاون والتوازن بين المؤسستين الحكومية والبرلمانية، وتفعيلا لأحكام الدستور الجديد، فقد شهدت هذه الفترة النيابية تقديم رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، موضحا أن هذا الحدث السياسي المتميز وفر لنا أفقا جديدا لمناقشة وتقييم حصيلة مختلف التدخلات الحكومية، والوقوف على اختياراتها الكبرى، واستراتيجياتها الرئيسية، ومستوى تدبير السياسات العمومية ومعالمها المستقبلية".

وأبرز، أن هذه اللحظة الديمقراطية المهمة قد جسدت الأدوار الكبيرة التي تقوم بها المؤسسة البرلمانية في تكريس المهام الرقابية، وتعزيز ثقافة المساءلة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في انسجام مع مقتضيات الدستور وتطلعات الفاعلين السياسيين.

وأشار إلى أنه مما يعلى من تفعيل المجلس لبعض الآليات الدستورية الجديدة في علاقته مع بعض الهيئات والمؤسسات الدستورية، فقد شكل حدث مناقشة البرلمان لعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، وتقديم تقرير عن أعمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان محطة مهمة في تاريخ الممارسة البرلمانية المغربية، إذ أتاح الفرصة للتفاعل أكثر بين مختلف المؤسسات الدستورية، و"تقوية جسور التعاون والتواصل فيما بينها، وجعل المؤسسة البرلمانية فضاء للنقاش المفتوح والحوار الصريح بشأن عدد من القضايا الوطنية والمجتمعية".

أما فيما يخص حصيلة مجلس المستشارين، على مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح دورته الربيعية على 58 نصا قانونيا، منها 3 قوانين تنظيمية.

وقال عبد الله محمد الشيخ، رئيس مجلس المستشارين، في كلمة خلال الجلسة التي حضرها رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، إن حصيلة المجلس في حصيلة ترجمها انخراط مجلسنا بفعالية واستمرارية في دينامية الإصلاح وإرساء دولة المؤسسات، التي شيدها ويقودها جلالة الملك محمد السادس".

وعلى مستوى علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية، قال عبد الله "تميزت هذه الدورة بتفعيل بعض مقتضيات الدستور لأول مرة".

وفي هذا الإطار، قدم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، عرضا عن أعمال المجلس لعام 2012، أمام البرلمان بتاريخ 21 ماي 2014، كما قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام البرلمان تقريرا عن أعمال المجلس بتاريخ 16 يونيو الماضي.

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقال عبد الله "تميزت هذه الدورة بمواصلة مجلس المستشارين عمله الرقابي، من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام".

وجاء في كلمة رئيس المجلس أن أشغال اللجان الدائمة عرفت خلال هذه الدورة، عقد ما مجموعه 38 اجتماعا بمجموع 95 ساعة عمل.

كما عرفت الدورة، حسب عرض الرئيس، قيام اللجان الدائمة ببعض الأنشطة المرتبطة بمجال الرقابة على العمل الحكومي منها دراسة ومناقشة 17 مواضيع تهم مختلف السياسات العمومية، وتنظيم أيام دراسية حول مشاريع قوانين محالة عليها، بالإضافة إلى القيام بزيارتين ميدانيتين للقطب المالي للدار البيضاء، ولمنشآت المكتب الشريف للفوسفاط بالقليم خريبكة.

وأفاد عبد الله أن المجلس عقد 36 جلسة عامة، منها 15 خاصة بالأسئلة الشفهية، و9 جلسات خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة، و4 جلسات مخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، فضلا عن جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

وقال عبد الله بخصوص جلسات الأسئلة الشفهية، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال هذه الدورة 413 سؤالا. أجابت الحكومة عن 103 سؤال آنيا و164 سؤالا هاتفيا، في حين بلغ عدد الأسئلة الكتابية 57 سؤالا أجابت الحكومة عن 10 أسئلة".

وشهدت هذه الدورة أيضا، حسب عرض عبد الله، تنظيم الفرق البرلمانية بمجلس المستشارين مجموعة من الأنشطة واللقاءات حول قضايا القتصادية واجتماعية، عرفت مشاركة خبراء وفعاليات مدنية وسياسية، همت مواضيع "منظومة الحماية الاجتماعية، وإصلاح أنظمة التقاعد، والنموذج الاقتصادي والتنموي.

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، قال عبد الله: "استمر مجلسنا في نهج دبلوماسية إرادية تتوخى تدعيم القائم من العلاقات، ونسج علاقات جديدة مع برلمانات وشخصيات ومنتديات لتوسيع شبكة علاقتنا عبر العالم".

وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية، أطلق عبد الله "التعاون مع "المؤسسة الدبلوماسية" في سابقة من نوعها، إلى تنظيم لقاء تواصلي مع 43 ممثلا دبلوماسيا معتمدين في بلادنا، تمت خلالها مناقشة عدة مواضيع من قبيل: الثنائية البرلمانية، ودور البرلمان في ترسيخ الديمقراطية، وكيفية اشتغال مجلس المستشارين، والجهوية".

وفي الإطار نفسه، أعلن رئيس مجلس المستشارين أن المجلس استقبل 34 وفدا برلمانيا ودبلوماسيا، كما شارك في 16 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية، معتبرا أن عمل وفود مجلس المستشارين، تميز بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بأولوية في العمل الدبلوماسي البرلماني، وكذا التعريف بالنموذج المجتمعي الديمقراطي التنموي المغربي.

وأعلن عبد الله، أن بعض أعضاء مجلس المستشارين من دورة تكوينية ممائلة، نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ومعهد جنيف لحقوق الإنسان من 2 و 9 ماي 2014 حول نظام الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

وأفاد عبد الله أنه في إطار برنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي، زار مجلس المستشارين خبير دولي عن هذا البرنامج بغية الوقوف على كيفية تنفيذ الخطط الاستراتيجي لنظم المعلومات بالمجلس، واستكشاف آفاق الشراكة مع المجلس في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، أكد عبد الله أن للمجلس حظيرة ماستقلال عدد من الزلزين تحاوز 1500 زالزر من مختلف الأوساط.

وفي الأخير، نوه رئيس المجلس بكافة أطر وموظفات ومتقلفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل من أجل النهوض بأداء مجلسنا الموقر وتفاعلهم الإيجابي مع كل المبادرات الإصلاحية التي يقوم بها مكتب المجلس، باعتبارهم شريكا أساسيا في عملية الرقي بأداء المجلس وتحسين مردوديته.

2113222

Entretien avec Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)

«Le Maroc doit faire preuve d'hospitalité et de solidarité»

Driss El Yazami explique les mesures prises par le Maroc pour une gestion efficace du dossier de l'immigration.

Kawtar Tali

ALM : Comment évaluez-vous la situation des immigrés et réfugiés au Maroc sur les quinze dernières années ?
Driss El Yazami : Cette situation est emblématique d'une des principales mutations du phénomène migratoire mondial durant les trois dernières décennies : le développement des flux Sud-Sud, qui représentent aujourd'hui presque la moitié des mobilités humaines internationales. Pays historique d'émigration et de transit, le Maroc est devenu à la fois une terre d'émigration (des milliers de nos compatriotes émigrent encore chaque année régulièrement), de rebond et d'installation. Les flux vers le Maroc se sont, comme ailleurs, féminisés et mondialisés : les migrants qui ont déposé une demande de régularisation proviennent de plus de 80 pays, même si certaines nationalités dominent. Nous constatons enfin un développement du niveau culturel des migrants.

Le CNDH était à la base de l'élaboration de la nouvelle politique migratoire du Maroc. Qu'est-ce qui distingue ce dispositif de celui engagé dans les pays voisins ?
Comme indiqué ci-dessus, la situation est semblable dans tous les pays du Sud. Mais le Maroc se distingue par sa volonté de mettre en place une politique globale d'accueil de ces migrants et réfugiés. C'est le sens des orientations de Sa Majesté le Roi, qui font du Maroc l'un des rares pays du Sud à initier une politique humaniste d'accueil et d'insertion, conforme au droit international des droits de l'Homme et à la Constitution, qui a inscrit dans son préambule le principe de non discrimination et qui a consacré le droit d'asile et l'égalité des droits entre nationaux et étrangers.

Quel est le meilleur gage de succès pour cette politique ?
L'engagement de tous les acteurs. Réussir cette politique exige ce que j'appelle une «révolution copernicienne» au niveau des pouvoirs publics, mais aussi de la société civile, des employeurs, des syndicats, des médias et de la société dans son ensemble ainsi qu'un engagement des migrants eux-mêmes. Accueillir l'autre et s'enrichir de ce qu'il est et de ce qu'il promet est un défi pour nous tous. N'oublions pas que nos compatriotes émigrés ont dû se confronter à ce défi et qu'ils ont rencontré dans les sociétés d'accueil à la fois du rejet mais aussi beaucoup de solidarité. C'est à notre tour de faire preuve d'hospitalité et de solidarité.

L'immigration est à terme une source d'enrichissement économique, culturel, politique, etc. C'est tellement visible dans le monde sportif, mais regardez la littérature, le cinéma ou la recherche académique en Europe ou aux États-Unis.

Avec le flux massif des clandestins subsahariens et des réfugiés syriens, sans parler de la présence européenne au nord du Maroc, le Royaume serait-il le nouvel Eldorado de la région ?
En réalité, le Maroc est déjà dans la mondialisation migratoire et des pays de même niveau socio-économique connaissent des flux migratoires beaucoup plus massifs.

Sommes-nous prêts à absorber tous ces flux ?
Oui, si nous nous rappelons quelques vérités. Nous sommes depuis des siècles un pays d'accueil et nous avons intégré sans difficultés les migrations andalouses par exemple ; nous avons des relations historiques avec l'Afrique subsaharienne avec des échanges humains considérables et dans les deux sens ; nous sommes aussi un pays d'émigration et il est impératif que nous appliquions à l'étranger chez nous ce que nous exigeons à nos millions de compatriotes installés ailleurs. Le Maroc a montré dans son histoire une grande capacité de gérer la diversité et il l'a démontré ces dernières années. Regardez l'action entamée depuis des années d'un syndicat comme l'ODT (Organisation démocratique du travail) ou d'une association comme le GADEM (Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants).

Cette situation n'aura-t-elle pas de répercussions négatives sur le plan socio-économique du pays ?
Toute politique d'insertion peut rencontrer des difficultés passagères, surtout dans un contexte économique contraint. Mais l'histoire le démontre dans tous les pays : l'immigration est à terme une source d'enrichissement économique, culturel, politique, etc. C'est tellement visible dans le monde sportif, mais regardez la littérature, le cinéma ou la recherche académique en Europe ou aux États-Unis.

Les premières cartes de séjour sont d'ores et déjà livrées. Quelles sont les prochaines étapes à entreprendre dans le cadre de la mise en œuvre de la politique migratoire ?
La Commission nationale de suivi et de recours a été installée il y a un mois. Composée de plusieurs ministères et de personnalités de la société civile, elle est présidée par le CNDH. Elle a pour missions d'évaluer l'opération de régularisation et de faire des recommandations pour régulariser le maximum de personnes. La délégation interministérielle des droits de l'Homme a coordonné le processus d'élaboration des projets de loi, et deux textes, qui portent sur l'asile et la lutte contre la traite, sont déjà prêts. Il nous faut aussi renforcer l'accompagnement humanitaire de l'ensemble de cette politique et poser les premiers jalons de la politique marocaine d'insertion.

2032/14

ACTUALITE

Chambre des représentants

Adoption à l'unanimité d'un projet de loi relatif à la justice militaire

La Chambre des représentants a adopté à l'unanimité, mercredi soir lors d'une séance plénière, un projet de loi relatif à la justice militaire qui ambitionne une réforme profonde et globale de la loi relative à la justice militaire adoptée en 1956.

Ce projet de loi s'articule autour de quatre principaux axes, à savoir la refonte des compétences du tribunal militaire dans le but d'en faire une juridiction spécialisée et non pas d'exception, la définition de la nature juridique de ce tribunal, la réorganisation et le soutien du principe de l'indépendance de la justice militaire, ainsi que le renforcement des garanties d'un procès équitable devant cette cour et la préservation des droits des justiciables.

S'agissant des compétences du tribunal militaire, le projet de loi les a réduites étant donné que cette juridiction ne pourra plus juger des civils qu'en cas de guerre et ne pourra pas être saisie au sujet de crimes de droit commun commis par des militaires ou des paramilitaires, de crimes commis par des mineurs ou ceux commis par la police judiciaire militaire lors de l'accomplissement de ses missions.

Dans le but de renforcer les garanties d'un procès équitable devant le tribunal militaire, la nouvelle loi a réduit de 16 à 5 le nombre de cas passibles de peine de mort. Ces cas ont été définis et avec une grande précision au vu de la sensibilité de ce sujet, tout en ayant présent à l'esprit les intérêts suprêmes du Maroc et les particularités du domaine militaire. Il a été décidé de se conformer au code de procédure pénale dans ce volet.

Dans une note introductive lors du débat de cette loi, le ministre délégué auprès du chef de gouvernement chargé de l'Administration de la défense nationale, Abdellatif Loudiyi, a mis en exergue le contexte de promulgation de ladite loi, ses objectifs et les nouvelles dispositions qu'elle apporte.

Il a précisé que cette loi représente une initiative pionnière et un saut qualitatif dans le cadre du processus de réforme de la justice, conformément aux hautes orientations de SM le Roi Mohammed VI, et de la mise en

œuvre des dispositions de la Constitution de 2011.

M. Loudiyi a relevé, en outre, que cette loi est une illustration réelle de la volonté du Royaume de consacrer la culture de la protection et de la promotion des droits de l'Homme, de renforcer les piliers de l'Etat de droit et d'enrichir le processus démocratique du pays.

Cette loi, a-t-il poursuivi, ambitionne une réforme profonde et globale de la loi relative à la justice militaire adoptée en 1956 et son harmonisation avec les nouvelles dispositions constitutionnelles, ainsi que le renforcement de sa place en tant que juridiction indépendante et spécialisée associant respect des droits et des libertés et rigueur et discipline, en harmonie avec le système judiciaire national moderne et l'organisation actuelle des Forces Armées Royales.

L'élaboration du texte de ce projet de loi a été faite suivant une approche globale prenant en considération la dynamique de réforme que connait le Royaume et les recommandations contenues dans le rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) présenté à SM le Roi en mars 2013, a-t-il encore relevé, ajoutant que les références en matière de droits de l'Homme, les acquis du travail judiciaire, les jurisprudences, les constantes nationales et les développements vécus par le Maroc à tous les niveaux ont été pris en considération également.

Pour leur part, les représentants de plusieurs groupes parlementaires ont souligné, avant le vote de ce projet de loi, que ce dernier intervient dans une conjoncture marquée par la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution, notamment celles se rapportant à la justice spéciale et d'exception, et qu'il contribuera au renforcement de la dimension de respect des droits de l'Homme dans les jugements prononcés par le tribunal militaire.

Ils ont estimé que cette loi, qui constitue un modèle à suivre sur les plans arabe et africain, vient s'ajouter à l'arsenal juridique visant le renforcement des fondements de l'Etat de droit, ajoutant que le débat ayant précédé l'adoption de cette loi a été loin de toute polémique politique.

La Chambre des représentants a adopté, lors de cette même séance plénière, d'autres projets de loi relatifs au régime des retraites civiles, au régime de prévoyance sociale, au littoral et une loi portant code de la couverture médicale de base.

La loi relative au régime des retraites civiles vise à résoudre les problématiques liées aux fonctionnaires et aux employés qui abandonnent leur travail ou qui sont licenciés pour des raisons disciplinaires, afin qu'ils puissent bénéficier d'une retraite immédiate sur la base de 5,2 % du dernier salaire objet des déductions.

La loi portant code de la couverture médicale de base fixe les institutions chargées de gérer le régime de l'assurance maladie obligatoire, alors que le projet de loi relatif au régime de prévoyance sociale fixe les conditions requises pour bénéficier de l'indemnisation pour perte d'emploi.

La Loi sur le littoral se veut un cadre légal visant notamment à faire face aux éventuels effets négatifs des projets de développement sur cet espace naturel et à préserver ses équilibres biologiques et environnementaux.

L'approche humanitaire, un des fondements de la nouvelle politique de migration

3/7/14

L'approche humanitaire constitue l'un des fondements de la nouvelle politique de migration qui tend à répondre aux besoins des immigrés en situation de précarité, a affirmé, mercredi à Rabat, le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, Anis Birrou.

M. Birrou, qui s'exprimait lors d'un séminaire sous le thème "Assistance humanitaire au profit des migrants au Maroc: quel dispositif de lutte contre la vulnérabilité", a affirmé que "nos efforts sont incomplets et nos actions inefficaces tant que subsisteront les multiples images de misère et de déchéance que la migration nous renvoie au quotidien".

Il a souligné que "l'aspect récent des transformations observées dans la réalité migratoire marocaine et la complexité de ses flux ont encore besoin d'un réel ajustement des dispositifs d'aide humanitaire", saluant à ce propos « Les efforts fournis par les acteurs associatifs civils pour leur capacité de mobilisation et de proximité avec les populations migrantes vulnérables, le Croissant rouge marocain pour son expertise en la matière, son réseau international et sa couverture territoriale, les départements du pôle social, avec leurs institutions décentralisées et leurs expériences dans l'accompagnement des populations vulnérables et les organismes internationaux pour leurs expertises en matière d'assistance aux populations déplacées et pour leurs capacités de mobilisation des fonds nécessaires".

Pour la mise en place d'une feuille de route de la nouvelle politique migratoire, le ministre a proposé l'ajustement de la dynamique d'assistance humanitaire orientée vers les migrants vulnérables à un plan d'urgence afin de répondre de manière rationnelle et efficace aux besoins immédiats des populations à risque, le lancement rapide d'une campagne pour mobiliser les associations marocaines œuvrant auprès des populations vulnérables, un soutien aux associations déjà actives en matière d'assistance humanitaire à travers des conventions renouvelables et la mise en place d'un dispositif permanent de coordination, de veille et de prévention autour de la thématique, chargé d'élaborer les plans d'action, d'évaluer l'impact et réajuster les objectifs.

De son côté, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a mis l'accent sur la création de la Commission nationale de suivi et de recours, relative à la régularisation de la situation des immigrés vulnérables, pour répondre de façon rationnelle à leurs attentes et le processus de mise à niveau du cadre juridique relatif à la traite des êtres humains, l'asile et l'immigration, soulignant que cette commission suit l'opération de régularisation de la situation des immigrées en situation illégale.

Il a rappelé que cette commission a recommandé de régulariser la situation de toutes les femmes et de consentir encore plus d'efforts en vue de faciliter la procédure de régularisation, outre le renforcement de l'octroi de la couverture sociale.

Il a indiqué que la nouvelle politique migratoire doit être accompagnée de mesures basées sur une approche humanitaire conformément aux hautes orientations de SM le Roi Mohammed VI.

Pour sa part, le directeur de la promotion des droits de l'Homme au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Ahmed Taoufik Zirahi, a appelé à réfléchir à un programme d'aide humanitaire, à déterminer la cible et choisir les institutions et les organisations concernées.

Cette rencontre est initiée par le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration en collaboration avec la délégation interministérielle aux droits de l'Homme et le Conseil national des droits de l'Homme.

MAP

Droits de l'Homme

IC 380/3

Les réformes initiées par le Maroc suscitent l'intérêt de la communauté des affaires et de la société civile suédoises

Les réformes initiées par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme ont suscité un grand intérêt de la part des représentants de la communauté des affaires et de la société civile suédoises, réunis mardi soir à Stockholm à l'occasion d'une réception. Lors de cette rencontre, l'entrepreneur et philanthrope suédois, Karl-Magnus Karlsson, a mis en avant les réformes entreprises récemment au Maroc sous l'impulsion de S.M. le Roi Mohammed VI, soulignant que ces réformes ont été menées dans une région qui fait face à de grands défis d'ordre sécuritaire, économique et social. Il a aussi formé l'espoir de voir les relations entre le Maroc et la Suède franchir un nouveau palier, en particulier dans les domaines économique et sécuritaire. M. Karlsson a affirmé que le Maroc a su amorcer un changement démocratique paisible tout en préservant sa stabilité, ajoutant que S.M. le Roi Mohammed VI déploie des efforts louables pour assurer au pays une prospérité économique et un meilleur environnement politique propice à des réformes dans le domaine des droits de l'Homme.

De son côté, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a mis en avant les avancées réalisées par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme, revenant ainsi sur la création de l'Instance Équité et Réconciliation qui s'est penchée sur les violations des droits humains perpétrées lors des années 1960, 1970 et 1980.

M. El Yazami a aussi donné un aperçu sur les missions dévolues au CNDH et sur les rapports élaborés par cette institution, et rappelé que le Royaume a adopté en 2011 une Constitution qui vient consacrer le processus de renforcement des droits humains et qui contient pas moins de 60 articles liés aux droits de l'Homme. ■

L.M.